« المرخص لها » فالمؤسسات « المعترف بها » لا تستفيد من مساعدات بل تمنح لها تخفيضات على الضرائب المباشرة فقط . اما الامتيازات الاخرى التي تخص الرساميل الاجنبية : فلتشجيع استثمار رأس المال الاجنبي ، يسمح القانون للمستثمرين الاجانب باخراج كل ارباحهم من اسرائيل . ليس هذا فقط بل باستطاعتهم ايضا وبعد فترة من الزمن أن يستردوا الراسمال المستثمر بكامله .

وقد نص القانون على انشاء جهاز « مركز الاستثمارات » وانيطت به مهمة منح رخص العمل والتخفيضات ، الخ ... ويقرر « مركز الاستثمارات » المؤلف من ممثلين عن مختلف الوزارات ما اذا كانت الاستثمارات المنوي القيام بها تفيد اقتصاد البلد وبالتالي يمنح القانون هذا « المركز » القدرة على توجيه الاستثمارات الخاصة نحو فروع اقتصادية محددة .

الرساميل الاجنبية ومؤتمر الملياردر : يعود حجم الاستثمارات الكبير في القطاع الصناعي، خصوصا خلال السنوات الاخيرة ، للرساميل الخارجية الضخمة التي تلقتها اسرائيل وللتسهيلات التي يمنحها لها « قانون تشجيع استثمار الرساميل » . وتجدر الاشارة هنا الى المؤتمر الذي عقد في القدس عام ١٩٦٨ بعد نكسة حزيران وضم كبار الراسماليين اليهود وكان من جملة ما قرر استثمار رساميل ضخمة في اسرائيل .

الرساميل الاجنبية : تلعب المؤسسات المصرفية في اسرائيل دورا مهما في توجيه الراسمال للاستثمار (بنك ليومي اسرائيل ، بنك الرهونات العام ، شركة استثمار ليومي) . وقد استطاعت هذه المجموعة المصرفية استقدام مبالغ طائلة من الخارج لاستثمارها في الصناعة والبناء والزراعة والسياحة وغيرها من الخدمات بقروض متوسطة وطويلة الاجل .

لا نهدف في هذه الدراسة ان نبحث في تحرك جميع الرساميل نحو اسرائيل وانما تبيان اهمية اثر قانون تشجيع استثمار الرساميل في الاستثمارات الاجنبية . وقد ارتفع حجم الاستثمارات الاجنبية خلال السنتين ١٩٦٩ و ١٩٧٠ بالنسبة لعامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ بمعدل الضعف تقريبا ، فبينما لم تبلغ الـ ٢٤٠٨ م. دولار عام ١٩٦٦ و ٢٦٠٦ م. دولار عام ١٩٦٧ ، وصلت الاستثمارات الاجنبية الى ٤٦ م. دولار عام ١٩٦٩ و ٥٤ م. دولار عام ١٩٧٠ . ان الارتفاع في العامين ١٩٦٩ و ١٩٧٠ ناتج عن قانون تشجيع الاستثمار . وقد اجري تعديل مهم على القانون عام ١٩٦٧ قدمت بموجبه مساعدة تتراوح بين ٢٠ و ٣٣ بالمئة من القيمة المستثمرة في الالات والمعدات . وعلى الرغم من ارتفاع الاستثمار خلال فترة ١٩٦٩ — ٧٠ فقد ظل منخفضا بالنسبة لفترة ما قبل الحرب، اذ تقدر الاستثمارات في ذلك الحين بمبلغ ٨٢٠٥ م. دولار عام ١٩٦٦ و١٥٦٠٧ عام ١٩٦٤ ، وهذا ناتج عن الوضع العسكري في المنطقة وعن الوضع الاقتصادي في اسرائيل نفسها ، اذ ان المستثمر يرفض المغامرة برساميله في فترة الحرب ويخشى من تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية في المستقبل .

لذلك نلاحظ ان الاستثمارات الثابتة (اي بالالات والمعدات) اخذت اهمية كبيرة في عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٠ لان قيمة هذا النوع من الاستثمارات لا تتأثر في حال قرار تخفيض الليرة الاسرائيلية في المستقبل . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى يمنح قانون تشجيع الاستثمارات هذا النوع من الاستثمارات الثابتة تسهيلات كبيرة ، فبينما انخفض الاستثمار بالاموال السائلة من ١٢٠ م. دولار عام ١٩٦٤ الى مليون دولار عام ١٩٦٨ والى ١٢ مليون دولار عام ١٩٧٠ ، ارتفعت الاستثمارات الثابتة وازداد حجمها بالنسبة لمجموع الاستثمارات فبينما كانت ٧ — ٨ بالمئة من هذا المجموع في العامين ١٩٦٤ — ٦٦ وصلت الى ٧٠ بالمئة عام ١٩٧٠ . (التقرير السنوي لبنك اسرائيل ، ١٩٧٠ ، ص ٧٣).